

ورشة عمل المنظمات الاهلية عن مسؤولية الحماية والوقاية من الفضائع الجماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

17-18 كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢، برمانا، لبنان

عقد التحالف الدولي لمسؤولية الحماية (ICRtoP) وحركة السلام الدائم (PPM)، ورشة عمل تمهيدية حول مسؤولية الحماية (R2P أو RtoP) لمنظمات المجتمع المدني من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) في برمانا، لبنان ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠١٢. هذه الورشة هي النشاط الاول للتحالف في المنطقة، شارك فيها منظمات مجتمع مدني من اربعة عشر دولة من منطقة الشرق الاوسط ممثلين مجموعة من مختلف القطاعات، بما في ذلك حقوق المرأة، العدالة الدولية، وبناء السلام بين الطوائف، وحقوق الإنسان ونزع السلاح. كما كان هناك مشاركة من جامعة الدول العربية (LAS)، مجلس النواب اللبناني، ومكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية (OGPRtoP)، والاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة (WFUNA) بالإضافة إلى الشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة (GPPAC) بصفتيها المشاركة والداعمة لهذا الحدث.



فوزية الهاني تتحدث عن العلاقة بين حقوق المرأة ومسؤولية الحماية.
الصورة: حركة السلام الدائم

ان الاوضاع الجارية مؤخرا في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، مثل أزمة ٢٠١١ في ليبيا، واستمرارية تدهور الحرب الاهلية في سوريا، اظهرت فشل الحكومات في حماية سكانها من الجرائم الاكثر فظاعة. في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، سجل رؤساء الدول والحكومات تأييد جماعي تاريخي لمسؤولية الحماية، الذي فيه التزمت الحكومات بحماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي. كما وان الانتفاضات الحالية في البلدان العربية تبيّن ان جزء كبير من المنطقة لا يزال هش والسكان معرضون لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم مسؤولية الحماية RtoP. علاوة على ذلك، ان مبادرة المنظمات الاقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية (LAS) ومجلس التعاون الخليجي التي دعت لفرض منطقة حظر جوي لحماية شعب بنغازي في عام ٢٠١١، وارسال جامعة الدول العربية بعثة لتقصي الحقائق إلى سوريا في عام ٢٠١٢ لم يسبق لها مثيل، وقد أظهرت الدور الحاسم الذي تقوم به هذه الجهات لحماية السكان. على هذا النحو، ان ورشة عمل المجتمع المدني حول المسؤولية في الحماية، شكلت منبرا مناسب لمناقشة الشؤون الإقليمية في سياق مسؤولية الحماية RtoP، بهدف رفع مستوى الوعي عن الموضوع

كإطار عملي للوقاية والحماية من أكثر الجرائم فظاعة التي عرفتها البشرية. أثار المشاركون أيضاً موضوع الحرب الأهلية في سوريا، وأعربوا عن قلقهم إزاء الأزمة المتصاعدة وتساءلوا عن كيفية تشكيل اسس لحماية المدنيين في ظل هذه الاحداث. طرحت بعض التساؤلات عن ما تطرحه مسؤولية الحماية من حادثة، استفسارا عن الفرق بين هذا المبدأ ومبدأ التدخل الإنساني، في حين أن عدد قليل من المشاركين دعوا إلى توسيع نطاق عمل المبدأ.

ان الأسئلة التي طرحها المشاركون في الجلسة التعريفية عن مسؤولية الحماية RtoP اظهرت المخاوف والشكوك الأولية لديهم، الا انه وبعد يومين من النقاش حول هذا المبدأ اصبح المشاركون اكثر معرفة بمسؤولية الحماية وآلية تطبيقه، كما تراجعت شكوكهم حوله واعرب غالبيتهم عن تأييدهم لمسؤولية الحماية واهتمامهم بمتابعة المناقشات حول كيفية تنفيذ أفضل المعايير.

مسؤولية الحماية RtoP ومواضيع ذات صلة

بما ان الوقاية والحماية من الفظائع الجماعية ترتبط بمجموعة من القطاعات وجداول الأعمال، ركز عرضين على علاقة مسؤولية الحماية RtoP مع حقوق المرأة ونزع السلاح، حيث تحدث على التوالي، السيدة فوزية الهاني من منتدى حوار الخليج (المملكة العربية السعودية) حول موضوع النوع الاجتماعي ومسؤولية الحماية RtoP، عن عمل منظماتها وتحديث الثقافة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية لتأسيس ارضية واليات ضرورية لتمكين المرأة ومناصرتها للحصول على حقها في المساواة. وناقشت السيدة الهاني أهمية تغيير رؤية النساء في المجتمع واشراكها في نقاشات أخرى لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار ليس لضمان المساواة فقط، ولكن لاحداث تغيير. عبّر المشاركون كيف ان انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات على الفظائع الجماعية، كما عبّروا عن الحاجة المستمرة لزيادة دعم دور المرأة كفاعل في الوقاية والحماية من جرائم مسؤولية الحماية RtoP.



حضور المشاركين في اليوم الأول من ورشة العمل
الصورة : حركة السلام الدائم

تلى العرض الذي قدمته السيدة الهاني، عرض الدكتور رؤوف الصياح، وهو جنرال متقاعد من القوات المسلحة اللبنانية، قدم لمحة تاريخية عن التجارب العالمية من الجرائم ضد المدنيين والتدابير الدولية المتخذة، بما في ذلك اعتماد الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لضمان حمايتهم. ذلك بالاشارة الى التدابير التي يمكن اعتمادها للحماية من الجرائم التي ارتكبت، ويرجع ذلك جزئيا إلى توزيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأشار الدكتور الصياح الى أن الحكومات تحتاج إلى التصديق على المعاهدات ذات الصلة وكذلك وضع استراتيجيات فعالة ونسبية عند الموافقة على استخدام القوة العسكرية. كما وصف أهمية دور ممثلي وسائل الإعلام والصحفيين كفاعلين اساسيين في نشر المعلومات، ومكافحة الفساد، واشراك المجتمع المدني في الحماية ونزع السلاح.

دور الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية

في مناقشة دور الجهات الفاعلة الوطنية، تناول السيد غسان مخيبر نائب في البرلمان اللبناني أزمة ليبيا عام ٢٠١١، منوها الى الحاجة الى اتخاذ هذا القرار لحماية

السكان، ودعا الى مزيد من التفكير في المعايير التي تُتخذ لاستخدام القوة وذلك للتأكد من ان الدول الاعضاء لا تبرز هذه الافعال من أجل مصالحها الذاتية، أو كما في حالة سوريا، فان استخدام حق النقض "الفيتو" من قبل بعض اعضاء مجلس الامن عطل اتخاذ القرار. في الحديث عن سوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة، أثار النائب مخيير التحدي المتمثل في حشد الإرادة السياسية للعمل، معربا عن القلق بشأن استخدام حق النقض في مجلس الامن الدولي. فيما يتعلق بالمساءلة في الحالات التي تعتبر جرائم حسب مسؤولية الحماية RtoP، نوّه النائب مخيير بدور المحكمة الجنائية الدولية (ICC) كأداة وقائية وتفاعلية، ودفع من أجل تعزيز هذه الآلية القضائية.

عرض السيد فادي أبي علام من "حركة السلام الدائم" دور المنظمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منوها بجهودهم الغير مسبوقه في الوقاية والتجاوب مع التهديدات الأخيرة والمستمرة من الفظائع الجماعية. بالإضافة إلى ذلك، اشار السيد أبي علام الى الدور المركزي للإنذار المبكر في الوقاية من جرائم مسؤولية الحماية RtoP، وشدد على أهمية بناء السلام لضمان إعادة بناء المؤسسات اللازمة وتضميد المجتمعات ما بعد النزاع.

لمحة عامة عن عمل مكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية

قدمت السيدة ايلي سميت لمكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية لمحة عامة عن ولاية المستشار الخاص المعني بالوقاية من الإبادة الجماعية، وعمل المكتب لمراقبة وتنبيه الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة لخطر الإبادة الجماعية وجرائم مسؤولية الحماية. كما تحدثت عن دور المستشار الخاص لشؤون مسؤولية الحماية للمشاركة مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة للعمل قدما على تطوير المعيار، فضلا عن ادخال مسؤولية الحماية داخل منظومة الأمم المتحدة.

التحليل القانوني للجرائم في إطار RtoP

من خلال التوضيح أن RtoP يرتكز على القانون الدولي الإنساني (القانون الدولي الإنساني)، قدمت السيدة سميت لمحة عامة عن المبادئ التوجيهية الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وفي اي سياق يطبق. وأشارت في العرض الذي قدمته، انه وبينما تتم عادة مقاضاة مرتكبي الجرائم من قبل المحاكم الوطنية، بعض الجرائم الفظيعة تتطلب مسؤولية بموجب القانون الدولي، مثل الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. في مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق للأمم المتحدة بشأن النزاع في غزة عام ٢٠٠٩، أو "تقرير غولدستون"، فضلا عن تقارير لجان الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ليبيا وسوريا، قدمت السيدة سميت أمثلة عن السوابق القضائية الإقليمية والتي حددت فيها الجرائم التي ارتكبت تحت إطار مسؤولية الحماية. كما ركز النقاش أيضا على نتائج إدانات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومحكمة العدل الدولية. طلبت السيدة سميت من المشاركين التفكير ما اذا كانت الأزمات الإقليمية الأخيرة والجارية لمناقشة التقت العتبة القانونية لجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، أو الجرائم ضد الإنسانية. وفيما يتعلق بالمساءلة عن ارتكاب الفظائع الجماعية، ذكرت السيدة سميت أن المسؤولية تمتد أيضا لتشمل رؤساء الدول الذين يمكن توجيه الاتهام للعبهم دور.

II. العلاقة الإقليمية لمسؤولية الحماية: حالات دول

قيّم المشاركون امكانية وكيفية تطبيق مسؤولية الحماية من خلال دراسات قدمها خبراء من المجتمع المدني عن اليمن ومصر والبحرين والأراضي الفلسطينية المحتلة، وليبيا. كما عقدت طاولة مستديرة لتحليل الأزمة المستمرة في سوريا، تناولت مخاطر العنف الطائفي داخليا وخطر الامتداد الى حرب الإقليمية. ان حالات البلدان التي عرضت تظاهرات متفاوتة مواقف ارتباطا بمسؤولية الحماية لمنطقة الشرق الأوسط، فبعض البلدان تعيش حالة من اللاستقرار، وآخرين يبادرون الى اتخاذ إجراءات لإعادة بناء المؤسسات والمجتمعات في مرحلة ما بعد الأزمة، ولا يزال آخرون مستمرين باختبار انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة وجرائم مسؤولية الحماية. عكس النقاش



عبد المنعم الحر يتحدث عن حالة ليبيا .
الصورة: حركة السلام الدائم

العناصر الفريدة لكل حالة، مبينا التنوع السياسي والاعتبارات الانسانية التي تؤثر على ردود الجهات الفاعلة، فضلا عن التحديات التي تظهر خلال الوقاية والتجاوب مع جرائم مسؤولية الحماية.

• مصر والبحرين واليمن

مصر والبحرين واليمن بلدان عانى سكانها او ما زالوا يعانون من مخاطر استمرارية انتهاكات حقوق الانسان، التي بالرغم من انها حتى الان غير ممنهجة ومنتشرة، الا انها قد تؤدي الى جرائم مسؤولية الحماية في حال لم يتم اتخاذ الاجراءات لمنع تدهور هذه الحالات. أظهرت النقاشات حول مصر صعوبة حشد الإرادة السياسية للدول المجاورة والبلدان الاخرى في الضغط على الحكومة لحماية حقوق الإنسان، وقوة الاحتجاج السلمي لإحداث التغيير، والتحديات التي يمكن أن تنشأ عقب انتقال الحكومة. ركزت المداخلة عن البحرين على انتهاكات حقوق الإنسان القائمة والتي ارتكبت ردا على الاحتجاجات السياسية، والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، في إرسال بعثة لتقصي الحقائق مكلفة بالإبلاغ عن الجرائم التي ارتكبت وتقديم توصيات. يبقى التحدي بالعمل باستنتاجات التقارير وضمن المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأظهرت التدابير المتخذة لمنع تصاعد الانتفاضة الشعبية الى حرب في اليمن كيف أن مجلس الأمن الدولي والترتيبات الإقليمية ممكن ان تنسق الجهود استجابة، ولكن يتضح ان شرط حصانة الرئيس اليمني السابق قد ورد في اتفاق السلام، هنا يتضح صعوبة ضمان المساءلة بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، مثل استمرارية الاختفاء القسري.

• الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليبيا، سوريا

تمثل فلسطين ليبيا وسوريا أزمات حيث جرائم مسؤولية الحماية ترتكب حالياً، أو قد وقعت مؤخراً كما في حال ليبيا، و لذلك قد تركز النقاش على التجاوب وايضا التحديات في حماية السكان من خطر الفظائع الجماعية. في حين أن طبيعة ومدة الحالات تختلف، تمحورت النقاشات التي دارت حول الأراضي الفلسطينية المحتلة والحرب الأهلية المستمرة في سوريا، حول كيفية حشد الإرادة السياسية اللازمة لحل الأزمات. وأشار المشاركون إلى أهمية جعل حاجة السكان للحماية تتقدم على المصالح السياسية لضمان اتخاذ التدابير اللازمة لوقف ارتكاب جرائم مسؤولية الحماية. في الحديث عن ليبيا، تركز النقاش على التحدي المتمثل في بناء قدرات الدول في مرحلة ما بعد النزاع، مع التركيز بشكل خاص على الحاجة إلى تعزيز المؤسسات القضائية. وقد تساءل المشاركون عن قدرة الحكومة على ملاحقة سيف الإسلام القذافي و عبد الله السنوسي، وكذلك غيرهم من المسؤولين عن ارتكاب جرائم مسؤولية الحماية. كما أثارت مسألة دور المحكمة الجنائية الدولية كأداة لضمان المساءلة في ليبيا ما بعد النزاع كما أدانت المحكمة الجنائية الدولية السيد القذافي والسيد السنوسي.

II. مواضيع متكررة

بينما كان هناك نقاشات كثيرة حول مواضيع مختلفة خلال ورشة العمل، الا ان بعض من المواضيع تكررت.

- أهمية الوقاية: بينما العروض التي قدمها كل من المحكمة الجنائية الدولية ومسؤولية الحماية والاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة WFUNA اشارت الى ان مسؤولية الحماية تركز على منع الفظائع الجماعية، آثار المشاركون نقاط اخرى عن أهمية اتخاذ التدابير الوقائية. كما أشار العديد من المشاركين أن هناك حاجة إلى مزيد من النقاش لفهم التدابير المتاحة ودور كل الجهات الفاعلة في تنفيذ الوسائل لمنع الفظائع الجماعية. إضافة إلى ذلك، ذُكر أنه ممكن أن ينشأ وضع حيث أن الوسائل الوقائية الغير القسرية ستثبت انها غير كافية. على ذلك، لا بد من العمل على فهم أكثر، من أجل تحديد متى وكيف يجب أن تستخدم الأدوات القسرية.
 - استخدام القوة تحت اطار مسؤولية الحماية: خلال مناقشة الوسائل اللازمة لحماية السكان، تم التركيز على استخدام القوة العسكرية، وقد ذكر المشاركون التدخل العسكري لحلف شمالي الاطلسي الناتو في ليبيا عام ٢٠١١. وقد أُشير انه عندما تم الاتفاق على ضرورة استخدام القوة لحماية شعب بنغازي، ظهر قلق كبير عندما بدأت المصالح السياسية للدول تغطي على الجهود لمنع الفظائع الجماعية. بالإضافة إلى ضمان أن القوة العسكرية لن تنفذ من أجل المصالح السياسية للدول المتدخلة، أعرب العديد من المشاركين عن رغبتهم بمزيد من المناقشة عن معايير استخدام القوة.
 - مسؤولية الحماية والعدالة والمساءلة: اشار المشاركون مرارا وتكرارا الى أهمية اليات القضاء الوطنية، الإقليمية والدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية كأداة وقائية وتفاعلية تحت اطار عمل مسؤولية الحماية. وأشار أيضا الى طبيعة المحكمة المكتملة لمسؤولية الحماية بما ان المحكمة الجنائية الدولية مكلفة بمحاكمة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. بالإضافة إلى ذلك، تعترف المحكمة بالمسؤولية الأساسية للدول عن محاسبة مرتكبيها وعلى هذا النحو فالمحكمة الجنائية الدولية تمارس اختصاصها عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في الملاحقة.
 - تنظيم التسلح ونزع السلاح ومنع جرائم مسؤولية الحماية:
- قبل الطاولة المستديرة المتعلقة بمسؤولية الحماية، حضر العديد من المشاركين ورشة عمل حول تفعيل منطقة الشرق الأوسط لعملية معاهدة تجارة الأسلحة، والتي سوف تجري مفاوضاتها الاخيرة في الأمانة العامة للأمم المتحدة في مارس ٢٠١٣. لذلك، ان العديد من المداخلات اشارت الى تأثير تجارة الأسلحة العالمية على التهديد أو ارتكاب جرائم RtoP وكيف ان تنظيم هذه التجارة يمكن أن يساعد في الوقاية منها. بالإضافة إلى التنظيم، طُرح موضوع نزع السلاح وأشار المشاركون الى تأثير عمليات نقل الأسلحة على الأزمات في المنطقة.

IV. الخلاصات من جلسات استراتيجية المجتمع المدني

في جلسة الاستراتيجية في اليوم الثاني من ورشة العمل، ناقش المشاركون امكانية المجتمع المدني تقديم مسؤولية الحماية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بعد أن تقسموا إلى مجموعات صغيرة، ناقش المشاركون التحديات الرئيسية لنشر ومناصرة مسؤولية الحماية RtoP في المنطقة والاستراتيجيات للتغلب على هذه التحديات؛ ودور الحكومات والمجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دعم وتطبيق مسؤولية الحماية RtoP إقليميا وعالميا؛ وكيف يمكن للمنظمات المشاركة تضمين مبادئ مسؤولية الحماية RtoP في عملها. بناءً على عمل منظماتهم، والوضع في بلدانهم، فضلا عن القدرة على الترتيبات الإقليمية، استخلص المشاركون التحديات والإجراءات التي يمكن القيام بها التالية:

التحديات التي تواجه تقديم وتفعيل مبدأ مسؤولية الحماية RtoP في المنطقة

- عدم المعرفة الكاملة بمبدأ مسؤولية الحماية بين منظمات المجتمع المدني والحكومات، والهيئات الحكومية الدولية؛
- الدعم الإقليمي لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- المناخ السياسي، حيث أن بعض الدول تعاني من الاضطرابات أو في فترة انتقالية والبعض الآخر في وضع متأزم كلياً؛

- عدم توفر الدعم المالي لأنشطة المجتمع المدني على موضوع منع الفظائع الجماعية،
- عدم وجود التمويل المخصص داخل الحكومات الوطنية والهيئات الحكومية الدولية من أجل وضع أو تعزيز آليات لتفعيل مسؤولية الحماية RtoP.

ما يمكن ان يقوم به المجتمع المدني للتغلب على التحديات ونشر المبدأ في المنطقة

- من خلال تحديد حاجة البلدان إلى إنشاء أو تعزيز آليات الحماية الموجودة، يمكن للمجتمع المدني دعوة الحكومات إلى اتخاذ إجراءات محلية لتعزيز التزامها وقدرتها على منع وقوع جرائم مسؤولية الحماية RtoP؛
- كما ينبغي على الحكومات اعتماد قوانين وتعزيز الأدوات القانونية القائمة لحماية السكان، المنظمات تدعو حكوماتها الى التصديق على معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة، وتعزيز الآليات القضائية المحلية؛
- تنظيم أنشطة للتوعية حول مسؤولية الحماية RtoP بين المجتمع المدني في المنطقة؛
- حيث ممكن، دمج مسؤولية الحماية RtoP الى عمل المنظمات من خلال إنشاء لجان عن مسؤولية الحماية مثلاً، أو الكتابة عن مسؤولية الحماية في المنشورات؛
- مواصلة استكشاف كيفية ربط مسؤولية الحماية RtoP بجداول الأعمال والقطاعات الأخرى، و
- قيادة تدريبات في مجال حقوق الإنسان، وحيث أمكن، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات.

V. نتائج من ورشة العمل

في بداية ورشة العمل، أثار المشاركون نقاط عن تحديات مسؤولية الحماية RtoP، وشكوا في فعالية هذا المبدأ في التركيز بصفة خاصة على حماية الشعوب المهددة في الأزمات الإقليمية. مع تقدم ورشة العمل والمناقشة، اتفق المشاركون على نحو متزايد أن الدول والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية منع الفظائع الجماعية وأيدوا مسؤولية الحماية. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن RtoP مسؤولية الحماية يمكن أن تكون بمثابة أداة للمجتمع المدني لتحميل الحكومات وكذلك المجتمع الدولي مسؤولية عدم التمسك بالتزامات الحماية. كان هناك توافق في الآراء بشأن أهمية الوقاية باعتباره المبدأ المركزي لمسؤولية الحماية، وتوضح أن إطار مسؤولية الحماية RtoP يتضمن مجموعة من التدابير لمنع ومواجهة الفظائع الجماعية.



تقسيم المشاركين إلى مجموعات صغيرة لوضع استراتيجيات بشأن كيفية المضي قدماً في منطقة الشرق الأوسط. الصورة: حركة السلام الدائم

عند الوصول الى نهاية ورشة العمل، كان من الواضح أن هناك تأييداً عاماً واهتماماً بالمشاركة بمزيد من المناقشات حول مسؤولية الحماية ودراسة امكانية تطبيق المبدأ في المنطقة. وأعرب المشاركون عن تأييدهم لاستكشاف الخطوات التي يمكن ان يتبناها المجتمع المدني لتأييد مسؤولية الحماية RtoP، وحيثما أمكن، العمل على المبدأ، مع الاتفاق على القيمة المضافة التي حول مسؤولية الحماية RtoP في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سوف يستمر التحالف الدولي لمسؤولية الحماية ICRtoP وحركة السلام الدائم في إشراك المنظمات غير الحكومية في المنطقة بهدف توسيع شبكة المجتمع المدني التي تعمل على تقديم المبدأ ومنع الفظائع الجماعية.

حول المنظمون

حركة السلام الدائم (PPM) هي منظمة غير حكومية مستقلة مقرها في بيروت، لبنان، تأسست في عام ١٩٨٦ في ذروة الحرب الأهلية اللبنانية. تسعى حركة السلام الدائم جاهدة لتمكين الأفراد والمؤسسات من لعب دور في حل النزاع بالوسائل السلمية والاعنيفة من خلال التعليم ومبادرات المناصرة www.ppm-lebanon.org

التحالف الدولي للمسؤولية الحماية (ICRtoP) هي شبكة عالمية من أكثر من أربعين منظمة غير حكومية مكرسة لدفع عجلة مسؤولية الحماية RtoP على الصعيدين الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني. شكلت في يناير كانون الثاني ٢٠٠٩ من قبل ممثلي ثماني منظمات غير حكومية إقليمية ودولية، يمثل أعضاء ICRtoP كل منطقة، باستثناء الشرق الأوسط، ويعملون في مجموعة واسعة من القطاعات بما فيها حقوق المرأة، ومنع النزاعات، وحقوق الإنسان، والعدالة الدولية والإقليمية، تقديم الخدمات الإنسانية www.responsibilitytoprotect.org

أصبحت الورشة العمل هذه ممكنة بدعم سخّي من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، ووزارة الشؤون الخارجية في هولندا و صندوق Lannungs Hermod، والشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة (GPPAC)